التجديد
مجلة فكرية نصف سنوية محكمة
العدد العشرون
أغسطس 2006م
رجب 1427هـ
المجلد العاشر

هيئة التحرير

ملخصات الرسائل الجامعية باللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

تواصل مجلة التجديد نقشر ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيزت في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. تعريفا للقارئ بهذه الأبحاث العلمية وكشفا للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا.

رسائل الدكتوراه

1. علوم الحديث بين أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية الإثنى عشرية

سردار دميرل

قسم القرآن والسنة، أغسطس 2005م.

يعتبر الحديث من أهم مصادر التشريع الإسلامي عند أهل السنة والشيعة الإمامية الاثنى عشرية لتوفره على ثروة طائلة من النصوص التشريعية والأخلاقية المختلفة. وقد تميزت الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم باهتمامها بنقد الروايات عن نبيها ﷺ سندا ومتنا، وهذا النقد العلمي مبني على قواعد علوم الحديث، فهي الميزان الذي تعرف به درجة الحديث، من حيث القبول والرد. ولذلك ألف علماء أهل السنة والشيعة في علوم الحديث للوقوف على الروايات عن النبي المعصوم (عند السنة) والمعصومين (عند الشيعة)، والاستفادة منها

بعد التثبت منها. وتهدف هذه الأطروحة إلى إبراز منهج الشيعة الإمامية الإثني عشرية في علوم الحديث، ومناقشته بمنهج أهل السنة والجماعة، مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفريقين. اتبع الباحث لتحقيق هذا الهدف المنهج الاستقرائي، والتحليلي النقدي، ثم المنهج المقارن، معتمدا على المصادر الأصلية عند الفريقين. وأثبتت الأطروحة من خلال مباحثها أن علم دراية الحديث سني المنشأ، وذلك لأن المتقدمين من الشيعة الإمامية قسموا الحديث إلى صحيح وضعيف فقط، وكانوا يرون أنفسهم مستغنين عن علم دراية الحديث. واستمر ذلك إلى عصر أحمد بن طاوس (ت 673هـ/1274)، الذي قسم الأحاديث عند الشيعة إلى الأقسام الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، مستمدا ذلك من كتب أهل السنة. وأول من ألف من الشيعة في هذا العلم مستقلا هو زين الدين العاملي المعروف بـــ"الشهيد الثاني" (ت 965هـ/1557م) في القرن العاشر، بينما ألف القاضي الرامهرمزي (ت 360هـ/975م) من علماء أهل السنة كتابه في القرن الرابع، والفترة بينهما ستة قرون. كما بينت الأطروحة أيضا أن علم الجرح والتعديل وضوابطه لم يتطور عند الشيعة الإمامية كما تطور عند أهل السنة والجماعة، وأهم سبب في ذلك هو عدم الاهتمام بالإسناد كثيرا لاعتقادهم بعصمة الأئمة، وتصحيحهم لما صدر عنهم دون شرط أو قيد. وقد تطرقت الأطروحة من خلال مباحثها إلى مسألة عدالة الصحابة، وموقف الشيعة منهم مقارنا بمذهب أهل السنة، وبينت الأسباب التي جعلت الشيعة يتخذون هذا الموقف، ولا شك أن هذه المسألة لها أهمية بالغة في قضية الاحتجاج بالسنة النبوية.

2. نظرية الشهادة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في الحدود والقصاص (دراسة مقارنة تحليلية)

وانغ يونغ باو أحمد موسى
قسم الفقه وأصول الفقه، أبريل 2005م.

تستهدف هذه الدراسة كتابة نظرية حول الشهادة في الفقه الإسلامي، وذلك

ببيان مقومات نظرية الشهادة من حيث مشروعيتها وحكمة تشريعها وأركانها وشروطها وأنواعها وأحكامها، وغير ذلك، مما يتعلق بموضوع الشهادة في الفقه الإسلامي. إضافة إلى ذلك تناقش الرسالة العلاقات الموجودة بين الشهادة وبين بعض أهم طرق الإثبات الأخرى، كعلاقة الشهادة بالإقرار واليمين والكتابة. وتوضح الرسالة أيضا قضايا أخرى مهمة متعلقة بالشهادة كتزكية الشهود والرجوع عن الشهادة، والشهادة على الشهادة، والمسؤوليات التي يتحملها القاضي والمزكي والشاهد في إطار الشهادة. وكذلك تتناول الرسالة الشبهات التي أثير فيها الجدل في هذا العصر كالشبهات الخاصة بشهادة المرأة وغير المسلم، وما يتعلق بنصاب الشهادة والعدالة فيها،، ثم يقوم الباحث بمناقشة هذه الشبهات والرد عليها بذكر حجج القانونيين ومتخصصي العلوم النفسية والاجتماعية، وبأدلة من الشريعة الإسلامية. وأخيرا تفصل الرسالة المسائل التطبيقية وأحكامها التي تتعلق بالشهادة في الحدود والقصاص. ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمد الباحث في دراسته على مناهج أربعة: المنهج الاستنباطي لهدف انتقال الذهن من بعض قضايا الشهادة إلى قضايا أخرى وهي النتائج؛ والمنهج الاستقرائي لغرض الرجوع إلى مسائل الشهادة بأقوال الفقهاء من المذاهب الفقهية؛ والمنهج التحليلي لتحليل النصوص الواردة في موضوع الشهادة؛ والمنهج المقارن لتحرير محل النزاع وبيان الأحكام وعرض الأدلة ومناقشة أوجه الاعتراضات للوصول إلى الرأي الراجح. وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى بعض النتائج العلمية المتعلقة بالشهادة، ومن أهمها: أن النظرية الفقهية الإسلامية تختلف عن النظريات الغربية من حيث المصادر لدراسة المعارف والعلوم. ومنها أن تزكية الشهود فكرة نبيلة لإثبات الحقوق في الفقه الإسلامي والتي لا يوجد مثلها في القوانين الوضعية الأخرى. وأما الشبهات حول الشهادة فأهمها الادعاء بأن شهادة امرأتين مع رجل واحد معناه عدم تسوية الحق في الشهادة بين النساء والرجال والطعن في أهليتها، وفي الواقع هذا الادعاء غير صحيح لوجود الفرق الواضح بين النساء والرجال، ولأنه يجب التفريق بين

المجالات التي تقبل فيها شهادة النساء وبين المجالات التي تقبل فيها شهادة الرجال. وأما شبهة عدم قبول شهادة كل الناس فغير صحيح أيضا؛ لأن وجوب استشهاد المسلم ثبت بالقرآن الكريم إلا في حالة عدم وجود مسلم وقت الاستشهاد، وغير ذلك من النتائج التي أبرزها الباحث في خاتمة هذا البحث المتواضع.

3. التفسير بالمأثور عند المدرسة العقلية الحديثة.

جنان سليمان حمد

قسم دراسات القرآن والسنة، أغسطس 2005م.

تتناول هذه الدراسة بالبحث موقف المدرسة العقلية الحديثة من الأقسام المختلفة للتفسير بالمأثور، على كلا المستويين النظري والتطبيقي، مع محاولة تحليل العوامل التي أثرت في هذا الموقف. وتهدف الدراسة إلى استخلاص المعالم والأسس النظرية التي بني عليها موقف المدرسة، وتحديد بعض جوانب التطرف فيه. كما تهدف إلى تحليل أوجه هذا الموقف من الناحية التطبيقية، والتعرف على الأسباب المباشرة التي دعت إليه. وقد استعانت هذه الدراسة بالمنهجين الاستقرائي والتحليلي، من أجل تتبع آراء رجال المدرسة، وتحليلها للتعرف على الأسس النظرية لموقف هذه المدرسة من المأثور في مجال التفسير. كما تم استقراء مجموعة من النماذج التطبيقية التي تبرز الأوجه المختلفة لموقفها التطبيقي منه، ومن ثم تحليل العوامل المؤثرة في الموقف والأسباب الداعية له. واعتمدت الدراسة كذلك المنهج التاريخي بغية التعرف على التحديات والظروف التي عايشتها المدرسة العقلية، وأثرت في موقفها من المأثور. كما تم استخدام المنهج النقدي للوقوف على سلبيات هذا الموقف. وتمت الاستعانة كذلك بالمنهج المقارن، بغية الموازنة أو المقارنة بين آراء رجال المدرسة نفسها وآراء غيرهم من العلماء. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك عددا من العوامل قد أثرت في نظرة المدرسة إلى المأثور وكيفية تعاملها معه في مجال التفسير، مما أدى إلى اتخاذها

موقف الحذر منه، مع عدم إهماله أو التقليل من شأنه، في الوقت ذاته. وقد ظهرت بعض آثار هذا الموقف من خلال أخذها بالمأثور بشكل حذر، اتضحت من طبيعة أخذها به كما وكيفا. كما ظهر حذرها من المأثور بشكل واضح من خلال عدم تسليمها الكلي بقسم كبير منه، وذلك إما عن طريق إغفاله أو التحفظ عليه، أو رده بالكلية، أو تأويله، أو تفويض أمره، وذلك لأسباب عدة يتعلق غالبها بنقدها لمتون الآثار لا لأسانيدها، وأهم هذه الأسباب: كون الأثر غير القطعي متعلقا بأمر عقدي، أو كونه مشابها لإسرائيليات الباطلة، أو مختلفا للكتاب المقدس، أو كونه يشير إلى شكل من أشكال الخارقة، أو كونه مظنة للطعن بالمرسلين، أو كونه يحمل نبوءات قد تبعث على الاتكال، أو كونه لا يتفق مع وحدة سياق القرآن، أو كونه متعارضا –في نظر المدرسة– مع مصالح العصر وقوانينه، أو كونه يشير إلى وقوع النسخ، الذي مال بعض رجال المردسة إلى تضييقه نظريا وتغليب نفيه عمليا.

4. نظرية الاجتهاد التنزيلي في البحث الأصولي مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا نموذجا

مرجان بنت محمد

قسم الفقه وأصول الفقه، مايو 2006م.

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع الاجتهاد التنزيلي ومكانته في البحث الأصولي، وذلك ببيان مفهومه ومشروعيته وتاريخه ومجالاته، فضلا عن بيان الأسس الناظمة لعملية الاجتهاد التنزيلي المتمثلة في فقه الواقع وتحقيق المناطات ومراعاة المقاصد واعتبار المآلات. ونظرا لعدم تمكن الحكومة المحلية بولاية كلنتان من تطبيق مشروع القانون الجنائي الإسلامي (2) 1993 على الرغم من موافقة الجمعية الشرعية بالولاية على المشروع منذ عشر سنوات، لذلك حاولت الدراسة تقويم ذلك المشروع في ضوء تلك الأسس المنضبطة للاجتهاد التنزيلي، وذلك من خلال توضيح ماهية

المشروع وتاريخه وآفاقه, واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع أقوال الفقهاء والأصوليين حول هذا النوع من الفكر الاجتهادي، كما تبنت المنهج التحليلي النقدي في تحليل ونقد تلك الآراء والأقوال، فضلا عن تحليل المشروع ومراجعة الدستور الفيدرالي وقانون العقوبات الماليزي وأقوال العلماء حول ذلك المشروع, وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وعي المجتهدين والمفتين والقضاة والحكام لنظرية الاجتهاد التنزيلي وأهميته البالغة في تنزيل الأحكام الشرعية على الواقع المعيش، فضلا عن ضرورة الاعتناء والالتزام بالضوابط العامة والأسس الناظمة للاجتهاد التنزيلي، إذ من خلال مراعاتها يستطيع المرء ضمان حسن تنزيل المراد الإلهي على واقع الناس. ومن توصيات الدراسة أنه على القائمين على المشروع مراعاة أسس الاجتهاد التنزيلي إذ إن عدم الالتفات إلى تلك الأسس بالصورة المطلوبة يعد من أهم العوامل التي أدت ولا تزال تؤدي إلى عدم تطبيق المشروع على الواقع.

5. الفكر الديني في مواجهة تحديات الحداثة الغربية: استجابة اليهودية الإصلاحية لها وصداها في الفكر الإسلامي الحديث في مصر

نور أمالي بن محمد داود

قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، أغسطس 2005م.

تهدف هذه الرسالة إلى إبراز ماهية الحداثة الغربية وتحدياتها للفكر الديني، كما تهدف إلى بيان استجابات اليهودية الإصلاحية والاتجاه التغريبي في الفكر الإسلامي الحديث في مصر لها، والتماس نقاط التشابه والتقارب بين تلك الاستجابات. اعتمد الباحث في تحليل المعلومات على المنهج التاريخي، وذلك بتتبع سلسلة الأحداث التاريخية المهمة لفهم وتفسير ظهور ونشأة الحداثة الغربية، وحركة اليهودية الإصلاحية، والاتجاه التغريبي في الفكر الإسلامي الحديث في مصر بصورة خاصة، كما اعتمد على منهج الاستقراء والمقارنة في تحليل آراء ومواقف كل منهما من الحداثة

الغربية. توصل الباحث إلى أن الحداثة الغربية قد شكلتها عوامل تاريخية متعددة، أهمها: حركة النهضة الأوروبية، وحركة التنوير الأوروبي، وحركة الإصلاح الديني، وقوامها التقدم العلمي والتكنواوجي، والتقدم السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وهي الأمور التي جعلت الغرب مثلا للتفوق في جوانب حياتية متعددة، ورمزا لقوة حضارية متقدمة لا مثيل لها. كما تمثلت تلك التحديات في تيارات فلسفية متعددة أسهمت جميعها في انحسار الإيمان الديني وتراجعه. وقد أثبت الباحث أن كلا من أتباع اليهودية الإصلاحية والاتجاه الديني التغريبي في الفكر الإسلامي الحديث في مصر قد أخذوا من الحداثة الغربية موقفا إيجابيا، محاولين التكيف مع مطالبها، ومؤمنين بأن الاستسلام لها هو الطريق الوحيد للخلاص من معاناة التدهور والتخلف التي أصابت دوائرهم الدينية. وقد خلص الباحث إلى وجود نقاط اتفاق وتماثل بين الاتجاهين في نواحي ثلاثة: أولا: دعوة أصحابهما إلى الاستسلام الكلي لمعطيات الحداثة الغربية، وثانيا: دعوة الطائفتين إلى التحول الكلي عن المسلمات التقليدية المتوارثة، وثالثا: عودة معظم أصحابهما أو الجيل الثاني أو الثالث من مريديهم إلى الإيمان الديني والإقرار بفعالية الموروثات الدينية من جديد.

6. أحكام الشروط المستحدثة في عقود المعاملات المالية: دراسة تأصيلية

عبد السلام إسماعيل أوناغن
قسم الفقه وأصول الفقه، أكتوبر 2005م.

تحاول هذه الدراسة ضبط الشروط المستحدثة في عقود المعاملات المالية في ضوء القواعد الأصولية والفقهية، نظرا لأهمية تحرير القول في الحكام التي تحكم هذه الشروط وتعصمها من العسف، ولأن ترك الناس وشأنهم في وضع ما يشاؤون من شروط وقيود في العقود قد يخرجهم عن الأسس الشرعية. وقد لحظ بعض الإشكاليات في نماذج من هذه الشروط من عقود المعاملات المالية في الوقت الراهن، مما يقتضي

الفحص في مدى انسجامها وعدم مخالفتها للنصوص الشرعية. وفضلا عن هذا، فإن هذا البحث يسعى إلى تحقيق القول في حكم الالتزام والوفاء بالشروط المستجدة في العقود. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن حيث حاول الباحث تحليل نصوص من الكتاب والسنة النبوية حول الشروط المستجدة في عقود المعامرت المالية، وقارن بين آراء الفقهاء حول الموضوع. وقد أظهرت الدراسة نتائج عديدة من أهمها: أن التصور الأصولي لمفهوم الشرط أدق وأحكم منطقا، وإن كان التصور الفقهي أوضح وأسهل فهما، وذلك أن الشرط في البحث الأصولي يرتبط بالسبب ارتباطا وثيقا، وخاصة عند المالكية وأن الشروط المستحدثة هي الشروط التي استحدثت في عقود المعاملات المالية أو ترد في العقود بصفة عامة، و لم يسبق للفقهاء الأقدمين أن تناولوها بالدراسة والتحقيق في مدوناتهم ودراساتهم الفقهية، وذلك نظرا لتأخر نشأتها وظهورها عن زمانهم. وسميت هذه الشروط شروطا جديدة أو حديثة لأن المدونات الفقهية المتوافرة خلت من الحديث عنها بصورة مفصلة، وترد بعض هذه الشروط في العقود القديمة، كما ترد في العقود المستحدة في هذا العصر. ومنها: شرط الاحتفاظ بالملكية في البيع الآجل والإجارة، وكذلك شرط الصيانة في عقد الإجارة، وشرط عدم المنافسة في شركة المضاربة، والشرط الجزائي في المرابحة والسلم والوديعة وغيرها من العقود. وهي عقود تتصف بتنوعها وتعقد شروطها واحتياجها إلى دقة في تفاصيلها من إبداء الحكم الشرعي الصائب فيها.

7. مفهوم الأدب الإسلامي في العصر الحديث بين الأدباء العرب والملايويين: دراسة مقارنة

عدلي يعقوب
قسم اللغة العربية وآدابها (الدراسات الأدبية)، مارس 2006م.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الأدب الإسلامي في العصر الحديث، هذا

المفهوم الذي نشأ مرتبطا بالعقيدة الإسلامية، وكانت بداية إشراقاته على يد ابني قطب (سيد ومحمد) وسرعان ما انتشرت الفكرة في أنحاء الوطن العربي والإسلامي. وقد توصل البحث إلى أن تعريف مفهوم الأدب الإسلامي لم يكن موضع اتفاق بين الأدباء والنقاد، ولكن نقاط الاتفاق بينهم أكثر من نقاط الاختلاف. وتوصل البحث أيضا إلى أن مفهوم الأدب الإسلامي أخذ طريقه إلى أرخبيل الملايو عن طريق التأثر بأقلام رواده، وعن طريق طلاب العلم الذين وفدوا من الدول العربية. ثم استطاع أدباء ونقاد أرخبيل الملايو تشكيل رؤية خاصة بهم للأدب الإسلامي، راعوا فيها الروح الإسلامية مع التفاتة إلى البيئة، والمجتمع الملايوي، فتولد عن ذلك أدب إسلامي ملايوي، على يد كوكبة من الأدباء والنقاد الملايويين. تناول البحث أوجه الشبه والاختلاف بين أدباء الأدب الإسلامي العرب، ورصفائهم الملايويين، فوجد ثمة تأثيرا وتأثرا حدث بين الطائفتين، وهنالك جماعة من أدباء الملايو استطاعوا تكوين منهج محلي اعتمد على رؤية شخصية خاصة بهم. واستطاع الباحث تقديم رؤية جديدة لمفهوم الأدب الإسلامي مستخلصا إياها من أفكار ونظريات متعددة.

8. أسلوب الالتفات ودلالاته في القرآن

معهد بن مختار
قسم اللغة العربية وآدابها (الدراسات الأدبية)، مارس 2006م.

يهدف هذا البحث إلى استخلاص دلالات الالتفات الذي ورد في القرآن الكريم، وتبين الخطوط التي تحيط بها مما يساعد على فهم بلاغة الالتفات القرآني. وتحقيقا لهذا الهدف، يسير البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي التحليلي. وتمهيدا لمناقشة الموضوع، يعرض الباحث في الفصل الأول مفهوم الالتفات عند أرباب البلاغة وموقعه من فنونها. وتأتي بعد الفصل الأول ثلاثة فصول تتناول دلالات للالتفات ذكرها الدارسون السابقون بصورة موجزة. فيحاول الباحث أن يبين تلك الدلالات بصورة

عميقة وموفصلة. وبعد تلك الفصول الثلاثة، يأتي الفصل الخامس، وفيه محاولة لاستجلاء دلالات جديدة، واقتراح لدراسة الالتفات على ضوء سورة كاملة مع تطبيقه على سورتي لقمان والحديد. ولتبين الخطوط العامة التي تحيط بدلالات الالتفات في القرآن الكريم، يقوم الباحث في الفصل السادس بتحليل عدد كبير من شواهد الالتفات مبديا الأنماط العامة لتلك الشواهد وما لها من دلالات. ويأتي في الخاتمة تلخيص النقاط المهمة، وإبداء أبرز النتائج التي خلص إليها الباحث. ومن أهمها أن النظر إلى شاهد الالتفات مع ربطه بشواهد أخر إما في السورة بكاملها وإما في القرآن الكريم كله يتيح لنا صورة أكثر دقة وأوسع أفقا من تلك الصورة الحاصلة من النظر إلى ذلك الشاهد في إطاره المحدود. وقد دلت الدراسة على أن المعاني المستخلصة من النظر إلى الشواهد على ضوء سورتي لقمان والحديد هي المعاني المتناسقة التي تدور حول قضية معينة كما دلت أيضا على أن للالتفات الواقع في القرآن الكريم أنماطا عامة مرتبطة بالدلالات التي تناسب مواقعه المختلفة في القرآن الكريم.

رسائل الماجستير

1. الشيخ أحمد حسان ومنهجه في التفسير (آيات الأحكام نموذجا)

إدوارد موفور
قسم دراسات القرآن والسنة، يونيو 2005م.

تتناول هذه الدراسة بحث وتحليل منهج الشيخ أحمد حسان في تفسير آيات الأحكام من خلال مؤلفاته. وتهدف الدراسة إلى إبراز هذا المنهج وتقويمه من حيث المحاسن والمآخذ، وكذلك التعرف على جهود الشيخ والمنهج الذي اتبعه في تفسير آيات الأحكام وعلاقة هذا المنهج بالحياة الدينية المعاصرة في المجتمع الإندونيسي المسلم وحل مشكلاته. كما تهدف الدراسة إلى بيان مدى تأثر المنهج بالقضايا الفقهية المعاصرة، وذلك من خلال تفسير الشيخ لآيات الأحكام واجتهاداته فيها. والمنهج

الذي اتبعه الباحث في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي حيث تتبع الباحث تفاسير الشيخ أحمد حسان لآيات الأحكام من خلال مؤلفاته، وقام بتحليل هذه التفاسير لأجل إبراز ضوابط ومميزات المنهج الذي اتبعه الشيخ في التفسير. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، من أهمها أن آيات الأحكام التي اهتم بها الشيخ أحمد حسان اهتماما كبيرا هي الآيات المتعلقة بالعبادات، لكونها تتصل بحياة المسلم اليومية ويحتاج إلى معرفتها المجتمع الإندونيسي المسلم في العصر الحاضر، وكثرة وجود المخالفات الشرعية من قبل المجتمع في هذه العبادات. ومن نتائج الدراسة أيضا أن المنهج العام لدى الشيخ في التفسير بصورة عامة ومنهجه في التعامل مع آيات الأحكام بصورة خاصة لا يخالفان الشروط المتفق عليها عند علماء التفسير من حيث الالتزام الدائم باتباع النقل والعقل. وقد كانت جهوده في هذا المجال بمثابة محاولة لفتح باب الاجتهاد والخروج من حالة الجمود الذي أحاط بحياة المسلمين. وتبين من خلال الدراسة كذلك أن منهج الشيخ أحمد حسان تميز بالإنصاف والبعد عن التعصب المذهبي. وبدت من خلال منهجه في تفسير آيات الأحكام اجتهادات تمثل توجها جديدا في الإصلاح الفقهي في المجتمع الإندونيسي في العصر الحاضر.

2. المال وعلاقته بالاستخلاف في الأرض من المنظور القرآني

عامر بن سعيد بن سليمان المسكري
قسم القرآن والسنة، إبريل 2006م.

تعنى هذه الدراسة بإبراز النظرة القرآنية إلى المال وأهميته، وأثره في تحقيق الاستخلاف، إذ إنه من مجالات استخلاف الإنسان في الأرض، ومن عوامل القوة التي ينبغي للمسلمين أن يحوزوها، لينهضوا نهضة كبرى متكاملة، وبيان أثر النظرة السلبية إلى المال على الفرد والمجتمع. والمنهج المستخدم في هذه الدراسة يتمثل في المنهج الاستقرائي بتتبع آيات الذكر الحكيم المتناولة للموضوع، والمنهج الوصفي التحليلي

لبيان نظرة القرآن إلى المال، ثم القيام بتحليل تلك الآيات بغية الوصول إلى النظرة القرآنية للمال وتطبيقها في واقع الحياة المعاصرة، والمنهجح الاستنباطي، والذي بواسطته نستنبط المنهج القرآني، والطريقة المثلى لبناء فهم صحيح متوازن للمال، وفق ما يرضي الله عز وجل، ورسوله ﷺ، ويقوي شوكة المسلمين. وقد خلصت الرسالة إلى أن القرآن الكريم قد أولى المال اهتماما كبيرا حيث اعتبره قياما للناس، فقد استخلف الإنسان في المال، وشرع له كسبه وتنميته من الحلال الطيب، كالتجارة والصناعة والزراعة، وأمره بإنفاقه في وجوه البر والخير، وشرع من القوانين ما يحفظ المال من التلف أو الإهدار أو الإسراف أو السرقة والنهب، وحرم الظلم وأكل أموال الغير بغير حق. وأن النظرة السلبية إلى المال انعكست آثارها على الفرد والمجتمع، فقد فصلت الدنيا عن الآخرة، وانتشر الفقر والبؤس، والغش والاحتيال، وهذا أسهم في ضعف الأمة وتخلفها في كل المجالات. وأن النظرة القرآنية نظرة متوازنة، فقد أمر أهل الإيمان بالتوجه للآخرة بالعمل في الدنيا، وجعل كل كسب عبادة إذا كان مشروعا ونوى القائم به التقرب به إلى الله.

3. التخطيط الأسري في ضوء القرآن الكريم

نصرى بنت جابر المسكري
قسم القرآن والسنة، إبريل 2006م.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية التخطيط وخاصة التخطيط الأسري، وأنه لا ينافي التوكل على الله، وكذلك إبراز عناية القرآن الكريم بالتخطيط لشؤون الأسرة، وبيان أن التخطيط القرآني تناول كل جزئية من شؤون الأسرة، وأخيرا ربط هذه الدراسة القرآنية بالتخطيط الأسري المعاصر. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لاستقراء آيات القرآن الكريم ذات العلاقة بالتخطيط في القصص القرآني، وبالتخطيط الأسري، وكذلك استقراء التراث التفسيري المتعلق بالآيات ذات الصلة بالموضوع، ثم المنهج

التحليلي؛ لتحليل آيات الموضوع، وتطبيقها على التخطيط القرآني للأسرة، ثم المنهج الاستنباطي؛ لاستنباط الدلالات التربوية المستفادة من التخطيط الأسري. وقد خلصت الدراسة إلى أن التخطيط يشكل أهمية كبيرة في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، وأن التخطيط لا يتعارض مع التوكل على الله تعالى، فالذي يخطط ما هو إلا متخذ للأسباب، واتخاذ الأسباب هو قمة التوكل على الله، وقد كان الأنبياء عليهم السلام يخططون لتبليغ الرسالة، وخصوصا سيدنا محمد ﷺ الذي خطط لحماية الدعوة، ولإقامة الدولة الإسلامية. وقد اهتم القرآن الكريم بالتخطيط لشؤون الأسرة، وذلك من خلال ضبط الأمور فيها، وتوزيع الاختصاصات، وتحديد الحقوق والواجبات، وبيان الإجراءات التي تتخذ للمحافظة عليها من النزاعات والخلافات، وذلك لتحقيق أكبر قدر من السعادة والنجاح لهذه المؤسسة الأسرية. ويعنى التخطيط الأسري المعاصر بتحقيق أهداف وطموحات الأسرة المستقبلية سواء في الجانب التربوي أو في الجانب المالي.

4. أحاديث البدعة: دراسة نقدية وتحليلية

محمد شافعي بن موسى
قسم القرآن والسنة، يناير 2006م.

هذا البحث عبارة عن دراسة حديثية لموضوع البدعة، ويتمثل ذلك في بيان آراء العلماء حول مفاهيمهم المختلفة للبدعة، كما حاول الباحث تتبع الأحاديث الصحيحة من كتب الحديث التسعة حول هذا الموضوع، ودرسها دراسة نقدية وتحليلية، حتى تتبين حقيقة الاختلاف في هذه المسألة. وبعد ذلك، تطرق الباحث إلى النظر في عدة أمثلة يتجلى من خلالها أن ثمة اختلافا طال أمده قرونا عديدة في مسألة البدعة ترجع إلى الإطار الذي يكتنف عملية التبديع. ففي الرسالة، حاول الباحث إبراز علاقة البعد الزماني والمكاني وآثارهما في التبديع، وأن الأصل فيها هو الجهل بأهمية التاريخ، كما بين الباحث أن مسألة التبديع تحوم حول التقبيح العقلي، والتسرع

في التبديع، والجهل بأحكام الشريعة. ومن أشهر الاستدلالات العقلية التي بسببها جرى تساهل الناس في تبديع كثير من الأعمال التي تقع في المسائل الخلافية، هو "أن ما تركه الرسول ﷺ مع قيام المقتضي للفعل دل على أن ما تركه سنة وفعله بدعة مذمومة". فمن خلال هذه الدراسة حاول الباحث أن يوضح بطلان هذه القاعدة المبتدعة. وأخيرا، أشار الباحث إلى ضوابط لا بد أن تراعى قبل إصدار الحكم بالتبديع، منها: أن الحكم بالتبديع هو داخل في مسألة الإفتاء، ولذلك فلا بد أن يكون المفتي من المجتهدين، فلا يولى الإفتاء للجاهل بالأحكام الشرعية، ولا للمقلد لأنه لا يصلح للفتوى، كما لا يجوز إصدار القول بتبديع الأعمال التي هي من المسائل الخلافية؛ لأن القول بتبديع آراء مجتهدين آخرين، يلزم الذم على ما وصلوا إليه باجتهادهم، فالمجتهد مكلف بإصابة الحكم، فإذا أصابه، فهو المصيب الذي يستحق أجرين، وإذا أخطأه بعد بذل الجهد، فلا إثم عليه، بل له أجر.

5. حروف العطف في سورة البقرة (دراسة تطبيقية تحليلية)

رقية بنت أبي طالب
قسم اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللغوية)، يناير 2006م.

يختص هذا البحث باستخدام فرع من فروع التوابع وهو عطف النسق اعتمادا على نصوص قرآنية من سورة البقرة. من أجل ذلك تسعى الدراسة إلى الإلمام باختلاف آراء النحاة، والعلماء المفسرين القدامى والمحدثين في شروحهم، خاصة في المسائل المرتبطة بموضوع الدراسة. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في إظهار معاني حروف العطف، وأنواعها وأحكامها في ضوء القراءات القرآنية، وذلك باستخراج الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار وأقوال العرب التي تشرح القواعد المقصودة. تتناول الدراسة أيضا باب الخلاف في العطف، مثل: العطف على الضمير المخفوظ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل. ونهجت الباحثة لإنجاز هذا البحث المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج

التحليلي، من خلال جمع المعلومات والأفكار من المصادر والمراجع المتنوعة التي تختص بمجال النحو واللغة. وتوصل البحث إلى بعض النتائج المهمة التي تتعلق بالعطف سواء أكانت من ناحية النظريات أم التطبيقات الخاصة بالقرآن الكريم.

6. الخطاب القرآني لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن: دراسة تحليلية تربوية

سيتي حسلينا بنت عبد الله

قسم القرآن والسنة، يناير 2006م.

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحديد الخطاب القرآني لأمهات المؤمنين مع بيان ما اشتمل عليه الخطاب من أحكام ودلالات تربوية. كما أن هذا البحث يبين لنا منهج القرآن في تربية أمهات المؤمنين، وكيف نستفيد من هذه التربية القرآنية لأمهات المؤمنين في تربية المرأة المسلمة. ويعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي، وذلك بالرجوع إلى كتب السيرة والتاريخ، وكتب التفاسير المشهورة القديمة والحديثة، وكتب الأحاديث، وبعض الكتب ذات العلاقة بالموضوع. كما استخدم البحث منهج المقارنة بين الخطاب القرآني الخاص بأمهات المؤمنين والخطاب القرآني المشترك بينهن وبين وبقية النساء. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن هناك نوعين من الخطاب لأمهات المؤمنين أي الخطاب الخاص والخطاب المشترك، وأن منهج القرآن في تربية أمهات المؤمنين يشمل العبادات وسائر الواجبات ومنهج الحذر من أسباب الفتنة والترغيب في أسباب العفة ومنهج إيثار الحياة الآخرة على متاع الحياة الدنيا، وقد حاول البحث حل بعض مشاكل المرأة المعاصرة وفق تربية القرآنية لأمهات المؤمنين.

7. أسلوب التوكيد في اللغة العربية وتطبيقه في سورة النساء

تنكو نور عاشقين بنت كو مت

قسم اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللغوية)، فبراير 2006م.

يحاول البحث دراسة أسلوب التوكيد في اللغة العربية وتطبيقه في سورة النساء.

ويتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي بعرض مواضع التوكيد سواء أكان من ناحية الجمل أم من ناحية الأغراض. وتعتمد الباحثة أيضا على المنهج التحليلي بإحصاء مواضع التوكيد في سورة النساء وتحليلها تحليلا بلاغيا. ويبين البحث أن من ألوان التوكيد أن تكون في الجملة أداة من أدوات التوكيد، فمنها ما تختص بالجملة الاسمية وهي (إن) و (أن)، و (لكن)، و (كأن)، ولام الابتداء، وضمير الفصل، و(هاء) التنبيه في النداء، وضمير الشأن وغيرها. كما تؤكد الجملة بـــ (قد)، و (لو)، و (لولا)، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، وكلها تختص بالجملة الفعلية، وتؤكد الجملة بذلك لتثبيت معناها وتوطيده في النفس، وكلما كان هذا المعنى مجالا للشك أو الإنكار، كان موضع التوكيد أنسب وأقوى، وكلما توغل الخبر في ميدان الشك زادت ألوان المؤكدات. وهكذا ذهب البلاغيون في توضيح أحوال المخاطبين المتعددة من الشاك والمتردد والمنكر وتنـــزيل غير المنكر منزلة المنكر وغير ذلك؛ لأن هذا التوكيد لم يأت عبثا وإنما كانت تقتضيه وتحتمه مقامات. ويستنتج البحث أن المؤكد المستخدم في سورة النساء بلغ (257) موضعا، وقد يكون استعمال التوكيد لقصد الترغيب والترهيب، والوعد والوعيدن، والإرشاد، والتوبيخ، والتحذير، وغير ذلك، ومن ثم فالتوكيد مهم في فهم القرآن الكريم والنصوص القرآنية فهما شاملا دقيقا.

8. قاعدة "كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل": دراسة أصولية تحليلية تطبيقية

فاطمة بنت حمد المعولية

قسم الفقه وأصول الفقه، مارس 2006م.

تناولت الدراسة قاعدة من قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية وهي: "كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل". و"التصرف" هنا يقصد به الوسيلة، وقد تناولت تعريفا لك لفظ من ألفاظ القاعدة، وكذلك تطرقت لأصل القاعدة،

ونشأة القول بها، كما اهتمت الدراسة ببيان علاقة هذه القاعدة بغيرها من القواعد، وكذلك عالجت دور القاعدة في تفسير بعض النصوص ودورها في الأدلة التبعية. ثم تعرضت لصور تقاعد الوسيلة، والشروط التي يلزم توافرها للحكم على الوسيلة بالتقاعد، وكذلك العلاقة التي تربط بين المقاصد والوسائل، وعلاقتهما بالثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية. وفي نهاية البحث ذكرت الباحثة بعض التطبيقات الفقهية للقاعدة، والمنهج الاستنباطي، في استخراج بعض ما يمكن أن يتقاعد، وكذلك منهج المقارنة في مقارنة أقوال العلماء في بعض المسائل الفقهية. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، ولعل من أهمها أن هذه القاعدة تعتبر قاعدة مقاصدية لها وشائج من الفقه، فهي مقاصدية فقهية. وكذلك توصلت إلى أن الوسيلة منها الثابت ومنها المتغير، فالوسيلة المتغيرة تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والعوائد، وبناء على ذلك قد يتغير الحكم الشرعي فتكون خاضعة للاجتهاد فيما لا نص فيه، إلى جانب ذلك قد تؤدي الوسيلة إلى المقصد، وقد لا تؤدي إليه بالصورة المطلوبة، فتكون الوسيلة هنا متقاعدة. كما تبين من خلال البحث أن بطلان الوسيلة لا يعني حرمتها وحرمة مباشرتها، وإنما تقاعدها لعدم إفضائها إلى المقصود منها، أو الإفضاء إلى المقصد ولكن بصورة جزئية. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المقاصد والوسائل علاقة ترابط، وتلازم، فلا يمكن لإحداهما أن تنفك عن الأخرى، ولا تتحقق المقاصد بدون الوسائل، ولا قيمة للوسائل إذا لم يكن هناك مقاصد يستلزم تحقيقها منها.

9. موقف الإمام ابن قيم الجوزية من العقيدة النصرانية (دراسة تحليلية)

عبد الله أحمد مبارك باوادي

قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، أبريل 2006م.

حاول الباحث أن يقدم صورة منهجية وتحليلية لجهود الإمام ابن قيم الجوزية في دراسة عقائد النصارى من خلال منهج النقد والتحليل والتتبع والاستقراء لما كتبه ابن

القيم في هذا المجال معتمدا في ذلك على كتابه "هداية الجيارى في أجوبة اليهود والنصارى" وكتابه الآخر "إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان" وغيرهما. وقد سلط الباحث في دراسته الضوء على موقف ابن القيم من العقيدة النصرانية، ومدى تأثير الصراع الفكري والعسكري والطائفي الذي شاب علاقة المسلمين بالنصارى في عصر الإمام ابن القيم في دراسته للعقيدة النصرانية وتوجيه فكره وموقفه. وتطرق الباحث إلى بيان منهج الإمام ابن القيم في دراسته للعقيدة النصرانية والمعالم التي استند عليها منهجه، كما تناول بالدراسة والتحليل موقف ابن القيم من الأناجيل الأربعة على اعتبار أنها تمثل المصدر الرئيس للعقيدة النصرانية، مع بيان موقفه من قضية تحريف الأناجيل وتناقضها. واستنتج الباحث من ذلك أن الأناجيل الأربعة المعروفة الآن تفتقد إلى المصداقية والثبوت لأصحابها، وبالتالي يسقط الاعتماد عليها أو اعتبارها كتبا مقدسة أو كتبت بإلهام ووحي. وأما ما يخص العقيدة النصرانية وموقف ابن القيم منها فقد بين الباحث أسباب انحراف النصرانية من التوحيد إلى التثليث، والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تغيير النصرانية وانحرافها، كما استعرض موقف ابن القيم من عقيدة ألوهية المسيح عليه السلام، والتثليث، والصلب والفداء، على اعتبار أن هذه القضايا الثلاث تمثل لب وأساس عقيدة النصارى التي يعتقدونها قديما وحديثا. وخلص الباحث من دراسته لموقف ابن القيم من العقيدة النصرانية إلى عدة نتائج وتوصيات تحث الباحثين والدارسين على دراسة جهود ومناهج علماء المسلمين في مجال مقارنة الأديان.

10. الجملة القسمية في القرآن الكريم دراسة تحليلية

وفاء فارس نجيب

قسم اللغة العربية وآدابها، الدراسات اللغوية، يناير 2006م.

تبحث هذه الدراسة في تركيب الجملة القسمية ودلالتها في القرآن الكريم، وتقوم على الجمع بين الجانبين النحوي والبلاغي، فتبدأ ببيان تركيب الجملة القسمية من

حيث العناصر المكونة والرابط بين جزئيها، ثم تعرض لأسرار ورود القسم ودلالاته العامة في القرآن الكريم، لتنتقل إلى بيان دلالات الجملة القسمية بشقيها (جملة القسم، وجملة الجواب)، من خلال استقصاء الآيات التي اشتملت على أقسام، وتصنيفها في أنماط يتم اختيار بعض شواهدها وتحليلها واستخراج دلالاتها البلاغية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي؛ لكونه يتناسب مع طبيعة البحث، حيث قامت الباحثة بجمع المادة الأساسية التي يقتم عليها البحث من مصادرها المعتمدة وهي كتب النحو القديمة والحديثة، وأمهات كتب التفسير والبلاغة، ثم تحليلها تحليلا علميا لمعرفة دلالة الجملة القسمية وأسرار وجودها في كتاب الله تعالى. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن أسلوب القسم هو أبلغ أساليب التوكيد، حيث يؤتى به للتوكيد وتعظيم المقسم به والمقسم عليه، كما يقصد به توجبه السامع إلى الإصغاء، ولفت النظر إلى مواضع العبرة في الأشياء المقسم بها وإشراك السامع في استنباط الدليل. كما بينت الدراسة أن لفظ "حلف" و"أقسم" ليسا مترادفين، إذ إن لكل منهما دلالاته الخاصة، وإن حذف بعض أركان الجملة القسمية يكون للتخفيف ولدواع دلالية منها الإيجاز، وحماية الجملة من الترهل، وبعث النفس على التفكير، وسد الإنكار على المخاطب.

11. التداوي بزراعة الأعضاء البشرية بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي

سابيدة نولي

قسم الفقه وأصول الفقه، يناير 2006.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التداوي بنقل الأعضاء البشرية وزراعتها، بتناول مواد القانون الماليزي لاستخراج حكمه، وتحاول في الوقت نفسه معرفة حكمه في الفقه الإسلامي مستفيدة من المسائل المتناثرة التي ذكرها العلماء والفقهاء عن هذا الموضوع. ثم تطرح أوجه التشابه والاختلاف بين القانون الماليزي والفقه الإسلامي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي المكتبي لجمع المعلومات المدونة في القانون الماليزي والفقه الإسلامي في هذا الصدد، واتبعت ذلك بدراسة تحليلية لفهم النصوص الواردة في القانون الماليزي والفقه الإسلامي، ثم مقارنتها للتوصل إلى نقاط الاتفاق والاختلاف بين القانون الماليزي والفقه الإسلامي. وقد وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يأتي: يجيز القانون الماليزي التداوي بنقل الأعضاء البشرية، والحكومة الماليزية في طريقها للقيام ببعض التعديلات في هذا القانون. واختلاف الفقهاء في حكم التداوي بنقل الأعضاء البشرية وزراعتها، فمنهم من عارضوه، ومنهم من أيدوه، وكانت نقطة الاختلاف الرئيسة بينهم في مقهوم الموت؛ فالعلماء المؤيدون لهذه العملية وضعوا لها شروطا وضوابط لكي تتم على وجهها الصحيح والتي لا تعارض أحكام الشريعة السمحة. وبالمقارنة بين القانون الماليزي والفقه الإسلامي بشأن التداوي نجد أن هناك تشابها قريبا بينهما.

12. التعزير بالمال بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي: قانون المرور نموذجا

إمام سوجوكو

قسم الفقه وأصوله، يناير 2006.

هذه الرسالة بعنوان "التعزير بالمال بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي: قانون المرور نموذجا"، تبحث القضايا المتعلقة بالتعزير بالمال في الفقه الإسلامي بجميع نواحيه؛ أنواعا وصورا وأحكاما. ويتضمن الفصل الأول خطة البحث والتي تشمل المقدمة وإشكالية البحث وأسئلته وأهدافه وحدوده ومنهجيته والدراسات السابقة. وفي الفصل الثاني تناول البحث مفهوم التعزير وأسبابه وصوره في الفقه الإسلامي والقانون الماليزي. وفي الفصل الثالث تناول الباحث أحكام التعزير في الفقه الإسلامي بصورها المختلفة. وبعد الدراسة والبحث والتقصي في كتب التراث لكبار العلماء القدامى وفي كتب المعاصرين، توصل الباحث إلى أن قضايا التعزير هي قضايا

اجتهادية، تتغير حسب الأوضاع والأسباب المحيطة بها، طالما لا تتجاوز مقاصد الشريعة. وأن التعزير بالمال في نظر الفقه الإسلامي جائز شرعا. قام الباحث بعد ذلك بمقارنة واقع قضايا التعزير مع القانون الماليزي بالتركيز على قانون المرور، وذلك بالرجوع إلى كتب القوانين بإجراء المقابلات مع الجهات المختصة وهي قسم المواصلات (JPJ). وفي الفصل الرابع تناول الباحث ضوابط التعزير بالمال في الفقه الإسلامي والقانون الماليزي وصور المخالفات المرورية في ماليزيا. وجاءت نتائج البحث لتوضح أن التعزير وإن كان أمرا اجتهاديا، له حدود وأهداف، فالحدود هي الضوابط والأركان والشروط التي قام عليها التعزير، والأهداف هي الوصول إلى المقاصد الشرعية من التعزير. ووجد الباحث أن قوانين المرور في ماليزيا في غالبها يطبق صورة من صور التعزير بالمال وهي الغرامة، على الرغم من أن التعزير بالمال في الفقه الإسلامي له صور كثيرة وهي الإتلاف والتغيير والتمليك أو الغرامة. غير أن الأحكام التعزيرية في الفقه الإسلامي ليست مقننة كما في القانون الماليزي والقوانين الوضعية الأخرى عامة. وقد أفرد الباحث الفصل الأخير لتنظيم حقوق الطريق في القانون الماليزي ودور التعزير في دفع المخالفات ومصاريف أموال الغرامة.

13. المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة: البنك الإسلامي الأردني نموذجا

نور الدين عبد الكريم الكواملة
قسم الفقه وأصوله، مايو 2006.

تتناول هذه الدراسة بالبحث عقد المشاركة المتناقصة، وهو إحدى القضايا المستجدة في الفقه المصرفي الإسلامي المعاصر، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي وتهدف الدراسة إلى الوصول إلى التكييف الفقهي الصحيح لهذا العقد، ومن ثم استنباط حكمه الشرعي. وقد استعانت هذه الدراسة بالمنهجين الاستقرائي والتحليلي، في معرفة أقسام الشركات الواردة في كتب الفقه الإسلامي، وكذلك في تتبع المسائل

المستجدة المتعلقة بعقد المشاركة المتناقصة، ومن ثم استيعاب الأقوال الواردة في هذه المسائل وتخريجها على أقوال الفقهاء. كما تم استخدام الدراسة التطبيقية لأحد صور عقود المشاركة المتناقصة المطبقة لدى البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عقد المشاركة المتناقصة متقلب بين تكييفين اثنين؛ عقد مضاربة متناقصة.